المصدر: الاهرام
التاريخ : ١١ اغسطس ٢٠٠٢

رؤيتان مصرية وسودانية حول اتفاق نيروبى

على أبوسن
دبلوماسى سودانى سابق

يبدو ان الاتفاق المبدئى الذى وقعته «حكومة الانقاذ» السودانية مع «الحركة الشعبية - جون جارانج - سيصبح أمرا واقعا فى اغسطس الحالى. قبل وبعد أن يصبح الاتفاق واقعا قانونيا محاطا بضمانات دولية - فإن علينا أن نبحث عن إجابة على السؤال الآتى : كيف نتعامل مع هذا الاتفاق خلال السنوات الانتقالية - وهى ست سنوات - بطريقة تكاد تغلق المنافذ أمام المعارضة الشمالية والقوى الجنوبية التى لاتخضع للحركة الشعبية، وهى قوى لا يستهان بها إذا سمح لها بالتعبير عن نفسها فى ظروف ديمقراطية.

وسأحاول هنا تقديم سيناريوهات لمواقف الأطراف المتعددة التى يهمها هذا الاتفاق، كما اتوقع هذه المواقف، أو كما أتمناها:

وبشأن مصر أولاً فإننا نثق بأن مصر ستتصرف - كما عودتنا دائماً - بمنتهى المسئولية إزاء الوضع الجديد. وذلك بتقديم خبرتها فى إعادة البناء والإعمار إلى الحكومة السودانية والأجهزة المنوط بها تقريب الوحدة إلى قلوب الجنوبيين ، وهى مهمة استعصت على الشماليين بين بعضهم البعض .. حتى الآن.

- وفى هذه الظروف المصيرية فلابد أن مصر ستلعب دورا قويا فى توحيد جهة قوى شمال السودان السياسية التى لابد من أن تقدم التنازلات - وعلى راسها حكومة الإنقاذ - حتى تتمكن من الاضطلاع بمسئوليات الموقف الدقيق الذى ستواجهه.

وهناك مؤشرات كثيرة بأن مصر لم تكن معزولة عما حدث، ولم تكن تجهل تماما ما كان يجرى إعداده فى نيروبى لسبب بسيط هو انه لا أحد يستطيع عزل مصر عن المجال الأفريقى حول حوض النيل. وهناك اعتراف دولى وإقليمى بالمصالح الحيوية لمصر فى تلك المنطقة. وزيارة الرئيس الكينى للرئيس مبارك، وزيارات الرئيس الأوغندى، والاتصالات السودانية المكثفة مع مصر خلال الفترة الماضية، وزيارات جون جارانج والمبعوث الأمريكى تعكس الاعتراف بدور مصر وأهمية موقفها .

أقول هذا وأنا أتوقع أن تتحلى المشاورات المصرية - الليبية حول الاتفاق بالصبر والمرونة وأن تقوم مشاركة غير معلنة بين حكومة السودان ومصر وليبيا لسد الثغرات التى يمكن أن يتسرب منها الخلل الذى يؤدى إلى تفتيت وحدة السودان. ذلك أو النوايا الأمريكية، مهما بدا عليها من تقدير لمصالح وادى النيل فإنها غير مأمونة العواقب.

- وسيتحدد مصير السودان بمدى إصرار ليبيا ، متعاونة مع مصر، على إنجاح مشروع «إصلاح الأوضاع بحيث تصبح وحدة السودان «جذابة» بالنسبة للجنوبيين. «كما ينص مشروع الأتفاق. ولهذا الأمر جانبان: جانب إعمارى - تنموى - إستثمارى، وجانب سياسى توفيقى. وفى مقدور ليبيا أن تلعب دورا حاسما فى المجالين. ونأمل - على كل حال - ألا يطالب الجنوبيون بتحويل الجنوب الذى خربته الحروب إلى كاليفورنيا أو سويسرا قبل أن يشعروا «بالانجذاب» نحو وحدة السودان!!

ولقد ارتبطت ليبيا بعلاقات قديمة مع جون جارانج وحركته. وتلقى منها التمويل والسلاح إبان الخلاف الذى استعر مع نظام نميرى. وربما يكون من الممكن استثمار تلك العلاقات القديمة فى إبعاد الحركة الشعبية عن ضغوط الهيمنة الأمريكية التى تهدف إلى إقصاء الوجود العربى فى جنوب السودان.

وبشأن موقف أحزاب الشمال نبدأ بموقف حزب المؤتمر الحاكم:

أ - القوة الرئيسية داخل هذا الحزب هى التنظيمات «الاسلامية» التى اتخذت أسماء عديدة فى الماضى. وتجربة انفراد هذا الحزب بالحكم خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية كانت تجربة مهمة تمخضت عن حسم كثير من المسائل الفكرية والسياسية فى أذهان السودانيين وأقنعت الشعب بأن الديمقراطية وحقوق الأنسان هى الثوابت الحقيقية فى حياته المعاصرة.

ب - يحمد لهذا الحزب أنه قدم تنازلات فى نيروبى كانت تفرضها الواقعية فى مجال علاقة الدين بالدولة، وأصبح أقرب إلى الاقتناع العلنى بأن الحكمة والأمانة العلمية تقتضيان أن تركز المؤسسات والتنظيمات الدينية جهودها على تعميق العلاقة بين الدين والمجتمع. وأن تبتعد عن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

إملاء تصوراتها الخاصة على الدولة والقوانين ونظام الحكم فى المجتمع السودانى المتعدد الأعراق والعقائد والثقافات. ولكن قادة الحزب يحتاجون إلى استجماع كل ما يملكون من الشجاعة «السودانية»! ليقولوا لشعب السودان إن وحدة السودان واستقرار الشمال والجنوب يأتيان قبل تصوراتهم الخاصة التى تخضع للاجتهاد حول موضوع الدين والدولة. وقد بذل قادة هذا الحزب جهودا هائلة فى سبيل إثبات صحة تصوراتهم وقابليتها للتطبيق فى المجتمع السودانى وصلت إلى حد إعلان الجهاد والتضحيات الجسام بالأرواح. ومن الخير أن يكون عذرهم الآن قوله تعالى: «لايكلف الله نفسا إلا وسعها».

ج ـ هناك أعداد ضخمة من المسلمين فى الجنوب، وهم ـ مع مسلمى جبال النوبة ـ أكثر بكثير من المسيحيين وقل من أتباع الديانات المحلية. فاذا وجدت حكومة الانقاذ الاسلامية المسوغات الشرعية للتخلى عن تطبيق الشريعة على المسلمين فى الجنوب فلابد أنهم حملوا ذلك على قول الحق: لايكلف الله نفسا إلا وسعها. والشمال ليس أقل استحقاقا للسلام الاجتماعى من الجنوب. والحفاظ على الاسلام سهل وميسور عن طريق العمل الاجتماعى والتربية الفردية دون إملاء وفرض القوانين على الدولة من قبل التنظيمات الحزبية الدينية. ذلك مانأمله ونرضاه.

ج ـ فتح الرئيس عمر البشير باب الأمل حينما أعلن ـ فى خطاب مذاع على التليفزيون ـ رغبته فى الأتفاق مع الاتحاديين على إلغاء حزب المؤتمر الحاكم الذى يرأسه والحزب الاتحادى الديمقراطى الذى لم ينتخب قيادته ولم يعقد مؤتمره العام منذ تأسيسه، وأن يندمج الحزبان فى حزب واحد هو حزب الحركة الوطنية «الوطنى الاتحادى» وهو حزب الاغلبية الحقيقية وهو حزب الوسط، وأن يكون الأندماج على مبادىء الرئيس إسماعيل الأزهرى. إذا كان الرئيس البشير جادا فى هذا العرض. وإذا صحت النيات حول المبادىء وعلى رأسها الأفكار التقدمية للحركة الوطنية ووحدة وادى النيل، وليست الأفكار الاجترارية الارتدادية التى لاتلائم التركيبة السودانية، فان الحزب الجديد سيرضى الجماهير فى جميع مناطق الوعى وسيحقق الاستقرار للشمال والجنوب.

د ـ على حكومة حزب المؤتمر الوطنى الحاكم تجنب الخطأ الشنيع الذى وقع فيه التجمع الوطنى حين قرر فى وثيقة «أسمرة» إجراء الأستفتاء على تقرير المصير قبل إجراء انتخابات نيابية فى الجنوب. ونأمل أن يتضمن الاتفاق إجراء الانتخابات التشريعية فى الجنوب ـ وفى الشمال ـ لتكون هناك قيادات «شرعية» تتولى إصدار الحكم على مدى نجاح التجربة وتوجيه الجماهير فى تقويم الموقف، وتتولى تجسيد السلطة والنظام قبل وبعد استفتاء تقرير المصير. إذ ليس من المعقول أن نطالب سواد الناس من البسطاء بأن يقرروا فى أمر مصيرى كهذا دون أن تكون لهم قيادات برلمانية شرعية يحاورونها ويجادلونها فى هذا الأمر.

أما بشأن موقف أمريكا فقد اندهش الكثيرون لتقرير المبعوث الأمريكى «دانفورث» الذى لم يطالب بفصل الجنوب كما كان متوقعا خاصة أن أمريكا تولت دور «المخرج والمنتج» فى اتفاق نيروبى. ولكن هذا الموقف الأمريكى لم يأت من أجل سواد عيون الشماليين وإنما جاء نتيجة لدراسة أقتصادية سليمة. فالبترول هو هدف أمريكا الأساسى فى السودان. وشمال السودان هو الممر الوحيد الآمن والمضمون لتصدير بترول الجنوب المغلق بحريا فى حالة انفصاله. إذ إن جميع المنافذ الأخرى الممكنة جغرافيا غير صالحة مثل كينيا المعرضة لعدم الاستقرار وتقع جنوبا عكس اتجاه التصدير، واثيوبيا واريتريا اللتين تحول مرتفعات وجبال البحر الأحمر دون جدواهما الأقتصادية بالاضافة إلى كونهما فى حالة حرب ونزاع لايعرف أحد متى تنتهى. ومع أن الجدوى الأقتصادية للشمال هى التى فتحت شهية تايكونات البترول الأمريكيين للاحتفاظ بعلاقة قريبة نوعا ما بين الشمال والجنوب الا ان النيات الأمريكية على المدى البعيد غير مأمونة على الأطلاق بعد احداث ١١ سبتمبر الماضى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية